

قياس مخاطر الاعمال التي تواجه الشركات المدرجة في سوق العراق للوراق المالية

أ.د. أنوار عباس الهنداوي

الباحث حيدر كاظم أحمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة:

تتميز بيئة الأعمال في الوقت الراهن بالتغير المستمر، وتسارع معدل نمو السوق العالمي نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك في ظل المنافسة المتزايدة وتزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي ودخول عدد كبير جداً من المنافسين الجدد في الأسواق بمنتجات وتقنيات مبتكرة، وهو ما فرض العديد من التحديات والمخاطر على منشآت الأعمال كي تستمر؛ لذلك فإن نجاح منشآت الأعمال في المستقبل واستمرارها يتوقف على مدى قدرتها على قبول وإدارة التحديات والمخاطر والمنافسة في السوق العالمي. وتواجه العديد من المنشآت كم كبير من المخاطر المعقدة على نحو متزايد وأصبح التحدي الرئيسي لهذه المنشآت هو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر، ولهذا الأمر انعكاسات واضحة على مهنة المحاسبة والمراجعة (Lilley, Salah, 2009, P.18) وسيتناول هذا البحث مفهوم المخاطر بشكل عام، ماهية مخاطر الأعمال، إدارة مخاطر الأعمال، طرق وأساليب إدارة مخاطر الأعمال، فضلاً عن المقاييس المستخدمة لقياس مخاطر الأعمال وأخيراً قياس مخاطر الاعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار كأحد مقاييس مخاطر الاعمال. ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الى أربعة اقسام:

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة.

المحور الثاني: ماهية مخاطر الاعمال.

المحور الثالث: قياس مخاطر الاعمال للشركات عينة البحث.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة:

أولاً: مشكلة البحث:

ان الشركات على اختلاف أنواعها واحجامها باتت أكثر تعقيدا في ظل التطور في البيئة الاقتصادية، والتحديات التي تواجهها، لذلك فان فهم هيكل مخاطر اعمالها وكيفية تفاديها او السيطرة عليها وادارتها اصبحت عملية أكثر تحديا، لان البيئة التي تعمل بها الشركات تتسم بتعدد اخطارها مما يستوجب عليها التعامل معها واخذها بعين الاعتبار وقياسها

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث على نحو رئيس إلى:

١. تسليط الضوء على عدد من المفاهيم الحديثة والضرورية لمخاطر الاعمال على نحو عام.
 ٢. قياس وتحليل المخاطر الاعمال التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ثالثاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية قياس مخاطر الأعمال الذي يجنب الشركات عينة البحث من الوقوع في مشاكل قد تؤدي في النهاية إلى إفلاسها، إذ تتباين الشركات في أدائها تبعاً لطبيعة اعمالها ولظروف المحيطة بها، ويتم الحكم على الشركة من خلال تقييم وتقدير مخاطر اعمالها. كما أن تطور الأساليب والأدوات والمعايير التي يتم من خلالها قياس الخطر يعطي للموضوع أهمية إضافية، وذلك من خلال ضرورة الحكم على أداء الشركات.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "إن قياس مخاطر الاعمال يساعد الشركات العراقية التي تعمل في ظل

نطاق متباين في الأداء والتعرض للخطر الاعمال إلى التنبؤ بالآزمات التي تتعرض لها هذه تلك الشركات".

منهج البحث ومصادر جمع البيانات

١. منهج البحث:

ولتحقيق أهداف البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي وتحليل البيانات على باستخدام النموذج المستخدم في قياس مخاطر الاعمال. إذ تناولت الدراسة مخاطر الاعمال وتحليلها باستخدام برنامج الاكسيل والأساليب الإحصائية الأخرى باستخدام برنامج spss للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اقتصرت الدراسة على خمسة قطاعات ممثلة للسوق، تتضمن قطاع المصارف، وقطاع التأمين، وقطاع الصناعة، والقطاع الخدمي واخير قطاع الفنادق وكان عددها (٢٠) شركة.

٢. مصادر جمع البيانات:

تمكن الباحث من جمع البيانات من خلال مصدرين هما:

أ- المصادر الأولية: هي البيانات البحثية أساساً الذي حصل عليها الباحث من خلال إعداد الجداول التي تم تجميعها من التقارير المالية المنشورة للشركات - عينة البحث - في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية لمدة سبع سنوات للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨.

ب- المصادر الثانوية: لتحقيق أهداف البحث تم جمع البيانات من المصادر الثانوية إذ تم الاستعانة بالكتب، والأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية، والإحصائيات، والمواقع الالكترونية التي تبحث في دراسات مخاطر الأعمال من أجل تطبيقها على الشركات - عينة البحث - المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للوصول الى النسب اللازمة لقياس متغيرات البحث، ومن ثم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى دلالات ذات أقيام صحيحة ونسب تدعم موضوع البحث.

-الدراسات السابقة:

سوف يتناول هذا المبحث بعض من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وعرضاً موجزاً لمضمون هذه الدراسات وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثين.

١. عودة ٢٠١١/علاء الدين، دراسة بعنوان:

"أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على جودة التدقيق الخارجي" دراسة الواقع الميداني لمكاتب المدققين الخارجيين في دولة الأردن:

تهدف تلك الدراسة لتحديد أثر التطبيق لهذا المنهج المعروف بالتدقيق المرتكز على مخاطر الأعمال في الشركات التدقيقية في الأردن على جودة التدقيق الخارجي، وتقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق حول إيجابيات وسلبيات هذا المنهج، وقد توصل الباحث إلى أهم الاستنتاجات وأبرزها:

وجود تأثير واضح للتدقيق المبني على مخاطر الأعمال في جودة التدقيق الخارجي، ودعم استقلالية المدقق الخارجي والتطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي وتوجيه تركيز اجراءات التدقيق الخارجي نحو الأمور الأكثر خطورة وأهمية في عملية التدقيق وتقليص اجراءات التدقيق وتطوير قدرات المدققين الخارجيين حول التطورات والتكنولوجيا الجديدة التي طرأت على مهنة التدقيق، وقد اشار الباحث إلى عدد من التوصيات أبرزها الآتي:

زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المرتبطة بتطوير أساليب ممارسات مهنة تدقيق الحسابات، وضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه عملية التدقيق، وإلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات المدققين الخارجيين بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو جديد في مجال مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز الثقة بها.

٢. دراسة كلاب ٢٠١٥/اماني احمد "دراسة بعنوان

" قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق " دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل استراتيجية العمل بهدف رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، ودراسة مخاطر الأعمال وتأثيرها على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، وتم اعداد الاستبانات وتوزيعها على مجتمع الدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

تبين من خلال تحليل استراتيجية العمل قدرة المدققين على الكشف عن المخاطر الداخلية والخارجية للعمل وبالتالي العمل على رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وأن تلافي أي اخطاء مادية في القوائم المالية وزيادة قدرة المدققين على اكتشاف الاخطاء المادية يعمل على تخفيض الخطر الحتمي، وأن دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض خطر التشويه في القوائم المالية.

وكان من أهم التوصيات التي توصلت اليها الباحثة:

هي ضرورة قيام المدققين باستخدام تحليل استراتيجية العمل، لكي تزيد من مستوى كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وضرورة تقديم المدققين خدماتهم للعملاء عند لجوئهم إليهم وادامة التواصل بشكل مستمر مع العملاء وتقديم مختلف المعلومات المهنية اللازمة لتلبية احتياجاتهم، وضرورة قيام المدققين بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها حيث إن ذلك يدعم كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

٣. دراسة (2012) Adam M. Vitalis بعنوان

"Business Risk And Audit Risk; An Integrated Model With Experimental Boundary Test"(unpublished doctoral dissertation) university of Wisconsin-Madison: USA

(مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق نموذج متكامل مع اختبار الحدود التجريبية) أطروحة الدكتوراه غير منشورة في جامعة ويسكونسن ماديسون: الولايات المتحدة الأمريكية:

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح اول نموذج لكيفية تقاطع مخاطر الأعمال مع نموذج مخاطر التدقيق وتحديد قدرة مدقق الحسابات على معرفة تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال واستخدام تقييم المخاطر على مستوى الأعمال وهذه النظرية تشير إلى دمج التدقيق مع مخاطر الأعمال.

وكانت أهم النتائج أنه يوجد تحيز لدى المدققين ذوي الخبرة عند اجراء الاختبار وأن هذا التحيز يعمل على اعاقا تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال.

وقد جاءت أهم التوصيات بضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال مع ضرورة اجراء دورات مهنية متخصصة للحد من التحيز الموجود لدى المدققين ذوي الخبرة.

٤. دراسة (Curtis & Turkey, 2007) بعنوان: "The Business risk audit – A longitudinal case of an audit engagement", Accounting, Organizations and Society الأعمال- دراسة حالة لشركة تدقيق الحسابات"، المحاسبة، المنظمات والمجتمع،) في الولايات المتحدة الامريكية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اثر مخاطر الأعمال على جودة التدقيق حيث اجريت هذه الدراسة عن طريق دراسة حالة لشركة في الولايات المتحدة تستخدم نظام التدقيق على مخاطر الأعمال لمدة خمس سنوات وذلك من خلال إجراء المقابلات مع فريق التدقيق في الشركة موضع البحث ومن خلال مراجعة الملفات الفعلية لعمليات التدقيق، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التي تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه عملية التدقيق في الشركات، وعلى ضرورة تطوير اساليب التدقيق ومناهجه ووسائله باستمرار من أجل المقدرة على

تجاوز العقوبات التي تواجه عملية التدقيق وأن وجود بعض التضاربات في مناهج عملية التدقيق في السياق التنظيمي للشركة سواء في العلاقات المعقدة أو بين المسؤولين والعاملين في الشركات المحاسبية الكبرى لا يضر فأن ذلك لتدعيم تقارير التدقيق.

المحور الثاني: ماهية مخاطر الأعمال:

-طبيعة ومفهوم المخاطر

نتيجة لانهايار العديد من المنشآت ذات التأثير الهام والحيوي على مستوى الدول، أصبح هناك اتجاه وعناية أكبر بمخاطر الأعمال، وبالتالي تحتاج مجالس إدارات تلك المنشآت إلى الوعي والإدراك لأهمية إدارة المخاطر، وبما أن المخاطر لا يمكن إزالتها بشكل كامل فيمكن العمل على إدارتها للعمل على تخفيضها للحد الأدنى وذلك عن طريق معرفة كيفية إدارتها بشكل كفؤ وفعال، ووضع السياسات العامة لإدارة ورقابة المخاطر، مع العمل على دمج إدارة المخاطر في عمليات صنع القرار، أذ إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة ورقابة المخاطر؛ لأنه لا يمكن فصل إدارة المخاطر عن العمليات الإدارية الأخرى، وعلى مجلس الإدارة الاطلاع وبشكل مستمر على التطورات الهامة والجوهرية المتعلقة بالمخاطر. وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) مخاطر الأعمال بأنها: "الخطر الناتج عن أوضاع أو أحداث أو ظروف أو أفعال أو عدم القيام بأفعال قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة منشأة ما على تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجياتها أو وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة".

ويمكن تعريفها بأنها التهديدات Threats التي قد تؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، كما تؤثر تلك التهديدات على المقاييس المحاسبية والأداء المالي ونتائج عمليات المنظمة، أي أنها كل شيء يدفع المنظمة بعيداً عن تحقيق أهدافها ومن المحتمل أن يؤدي إلى طريق الفشل والتعثر المالي. (Knechel. 2007. P.385)

وفى ضوء ما سبق عرضه يمكن للباحث تعريف مخاطر الأعمال على أنها جميع الأحداث والظروف التي من المحتمل وقوعها والناشئة عن عوامل داخلية أو خارجية، والتي من شأنها التأثير السلبي أو الإيجابي على مؤشرات أداء الوحدة الاقتصادية في الوقت الحاضر أو المستقبل.

خصائص مخاطر الأعمال

نستعرض فيما يأتي أهم الخصائص التي تتميز بها مخاطر الأعمال: (شليبي، ٢٠١٨، ص ٣٢)

- ١- مخاطر ناتجة عن أحداث وظروف غير متوقعة تتأثر بها الوحدة الاقتصادية.
 - ٢- مخاطر ناتجة عن ظروف وأحداث داخلية أو خارجية محيطة بالوحدة الاقتصادية.
 - ٣- مخاطر قد يشوبها حالة من عدم التأكد.
 - ٤- تؤثر على الوحدة الاقتصادية وتحد من قدرتها على تحقيق الأرباح أو القدرة على البقاء والاستمرار.
- لذا من الضروري معرفة الأسباب التي قد تؤدي إلى مخاطر الأعمال لمعرفة كيفية إدارتها أو تجنبها.

أنواع مخاطر الأعمال

تتعرض المنشآت للعديد من المخاطر التي قد تؤثر على مستوى تحقيقها لأهدافها، فمنها ما يدخل ضمن سيطرة ورقابة الوحدة الاقتصادية، ومنها ما تفرضه الظروف والبيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية. ويمكن تصنيف مخاطر الأعمال وفقاً للأنواع التالية: (Kinney, W., 2003)

١- مخاطر البيئة الخارجية

وهي تهديدات ناتجة عن العوامل الخارجية عن نطاق سيطرة الوحدة الاقتصادية، مثل المنتجات البديلة والمنافسة وخسائر الكوارث والتغيرات في أذواق العملاء والمنافسين والبيئة السياسية والقوانين واللوائح المنظمة وتوافر رأس المال والعمل.

٢- مخاطر فقد الأصول وخطر العملية التجارية

وهي تهديدات ناتجة عن عدم كفاءة وفعالية عمليات التشغيل للوحدة الاقتصادية مثل الشراء والتحويل والنقل والتسويق والتهديدات الخاصة بفقد أصول الشركة بما فيها سمعتها.

٣- مخاطر المعلومات

هي المخاطر والتهديدات الناتجة عن انخفاض جودة المعلومات لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، بما يعني وجود خطر ناتج عن معلومات خاطئة عن ظروف العالم والمجتمع والسوق حالياً، مما قد يؤدي إلى استخدام أساليب قياس غير ملائمة أو مخاطر ناتجة عن استخدام أساليب قياس متحيزة أو خطأ بناءً على معلومات غير كاملة.

٤- مخاطر البيئة الداخلية

وتعني المخاطر الناشئة عن انخفاض جودة العمليات الداخلية بالوحدة الاقتصادية الخاصة بصناعة القرارات اللازمة لإدارة مخاطر نشاط الوحدة الاقتصادية مما يسبب خسائر اقتصادية نتيجة القصور في إدارة المخاطر المحتملة لأنشطتها. (عبد الجواد، ٢٠١٢، ص ٢٤٠)

- مؤشرات إدارة مخاطر الأعمال

يقسم أبو زر مؤشرات لمخاطر الأعمال كما يلي: (أبو زر، ٢٠١١، ص ٤٩٥ - ٤٩٦)

١- المخاطر الاستراتيجية ومنها، مخاطر وضع استراتيجية غير متوافقة مع القدرات، وعدم القدرة على إدارة التغيير، ومخاطر الشهرة والسمعة بالأسواق، وفقدان ثقة المستثمرين، ومخاطر ضياع الفرص. المخاطر التشغيلية المتعلقة بالموظفين ومنها، مخاطر التخطيط غير السليم لسياسة التعيين والإحلال، وضعف الاتصالات الداخلية ومخاطر ضعف الترابط مع سلسلة القيمة.

٢- مخاطر السوق ومنها، عدم القدرة للاستجابة للتغيرات في السوق، ومخاطر عدم الابتكار مما يؤدي إلى الفرص الضائعة، ومخاطر ضعف القدرة التنافسية للشركة في السوق، ومخاطر ضعف الجودة.

- ٣- المخاطر الأخلاقية، فعلى لجنة التدقيق العمل على الإرشاد ووضع معايير عليا للسلوك المهني الأخلاقي على مستوى الشركة ككل، ويمكن أن يندرج تحت هذا المفهوم الهام مخاطر الفشل في تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في الشركة، إضافة إلى مخاطر الحصول على عقود غير أخلاقية.
- ٤- المخاطر الخارجية ومنها، الفشل في زيادة الاعتماد على موردين محددين، والفشل في المشاريع والتحالفات الاستراتيجية المشتركة والتي يمكن ألا تعمل كما هو متوقع منها.
- ٥- مخاطر الالتزام ومنها، مخاطر الصحة والسلامة البيئية والمنازعات القانونية.
- ٦- المخاطر المالية ومنها، مخاطر التدفقات النقدية وبالتالي الاستمرارية، ومخاطر التلاعب المحاسبي أو التعرض للغش.

- نماذج قياس مخاطر الأعمال

١- النقلب في صافي ربح العمليات

تشير مخاطر الأعمال إلى درجة النقلب أو التذبذب في عائد العمليات التشغيلية للمنشأة المستثمر في أسهمها، والذي ينعكس على مقدار العائد المتوقع من الاستثمار الذي ينتظره المستثمر، ومخاطر الأعمال تنشأ بسبب طبيعة الأداء التشغيلي، ومتغيرات هذا الأداء، وبيئة التشغيل والتي هي انعكاس لمجموعة من العوامل سببها السياسات الإدارية، والظروف الاقتصادية وتغيرات طلب المستهلكين والتغير في ظروف المنافسة والتي تسهم جميعها في تذبذب عائد العمليات التشغيلية، وتشترك مخاطر الأعمال من القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، لهذا فإن درجتها تتفاوت من قطاع إقتصادي إلى آخر، ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر على مخاطر الأعمال فيما يلي:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المنشأة،
- التغير في أسعار بيع منتجات المنشأة،

- التغير في أسعار المدخلات، ودرجة الرفع التشغيلي.

وتقاس مخاطر الأعمال بدرجة النقلب في صافي ربح العمليات عبر الزمن، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال معامل الاختلاف لصافي ربح العمليات عبر سلسلة زمنية (من ٥ إلى ١٠ سنوات) وذلك ما توضحه المعادلة التالية: (السلطان، ٢٠٠٩، ص ١١).

$$\text{Business Risks (BR)} = \frac{\text{Standard deviation of Operating Profit}}{\text{Average Operating Profit}}$$

$$\text{BR} = \frac{\text{S.D O.P.}}{\text{A.O.P.}}$$

حيث إن:

Business Risks: تشير إلى مخاطر الأعمال في الوحدة الاقتصادية

Standard deviation of Operating Profit: الانحراف المعياري لربح العمليات

Average Operating Profit: متوسط ربح العمليات

ويمكن للمستثمر تخفيض مخاطر الأعمال من خلال الإستثمار في أسهم المنشآت التي تتصف بأرباحها بالاستقرار والثبات، بعكس الشركات التي تنقلب إيراداتها من دوران النشاط الاقتصادي.

٢- الرافعة التشغيلية

يرتبط الرفع التشغيلي بنمط هيكل تكاليف المنشأة، أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية للتكاليف الكلية، وعلى هذا الأساس ترتفع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في هيكل التكاليف، وتقاس مخاطر الرفع التشغيلي من خلال قسمة التكاليف الثابتة للشركة على تكاليفها المتغيرة، وكلما زادت قيمة الرافعة التشغيلية زادت اختلافات أو تباين العائد على السهم أي أن انخفاض بسيط في رقم المبيعات يؤدي إلى انخفاض أكبر في ربح التشغيل. ويتم حساب الرافعة التشغيلية على النحو التالي: (الحضري، ٢٠٠٠، ص ١٩٠)

$$\text{Operating Leverage} = \frac{\Delta \text{ Operating Profit}}{\Delta \text{ Sales}}$$

$$\text{OL} = \frac{\Delta \text{ Op}}{\Delta \text{ S}}$$

حيث إن:

Operating Leverage: درجة الرافعة التشغيلية

Δ Operating Profit: التغير في ربح التشغيلي

Δ Sales: التغير في المبيعات

وبالتالي فإن ارتفاع الرافعة التشغيلية يعني أن الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية لتأثيرات التغير في المبيعات لأن أي تغير طفيف في المبيعات يؤدي إلى تغير كبير في الأرباح وهذا يعني ارتفاع مخاطرة الأعمال وتكون أرباحها أكثر استقراراً في حالة تدني الرافعة.

٣- معدل العائد على الاستثمار

تُعد مخاطر الأعمال المحدد الوحيد والأهم لهيكل رأس المال، ويمثل مقدار المخاطرة اللازمة لعمليات الوحدة الاقتصادية في حالة عدم الاعتماد على أي مصدر لتمويل الديون. ويتمثل أحد المقاييس الشائعة لمخاطر الأعمال في الانحراف المعياري للعائد على رأس المال المستثمر أو العائد على الاستثمار ROIC وذلك على النحو التالي (Rees, 2015, P.457):

$$\text{Return on invested capital} = \frac{\text{Earnings before interest and taxes}(1 - \text{tax})}{\text{Total Invested Capital}}$$

$$\text{ROIC} = \frac{\text{EBIT}(1 - T)}{\text{TIC}}$$

حيث إن:

ROIC: تشير إلى مخاطر الأعمال مقاسة باستخدام العائد على الاستثمار

EBIT: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة

T: معدل الضريبة

TIC: إجمالي رأس المال المستثمر

ويقيس معدل العائد على الاستثمار العائد بعد الضرائب الذي توفره الوحدة الاقتصادية لجميع مستثمريها، نظراً لأنه لا يختلف عن التغيرات في هيكل رأس المال، وبالتالي فإن الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار يقيس المخاطر الأساسية للشركة قبل النظر في آثار تمويل الديون، وبالتالي يُعد مؤشراً جيد للحكم على مخاطر الأعمال.

ويعتبر $EBIT (1 - T)$ بمثابة الدخل بعد الضريبة الذي ستحصل عليه الوحدة الاقتصادية إذا لم تستخدم أي دين. وبالمثل، فإن ROIC هو العائد على حقوق المساهمين الذي ستحصل عليه الشركة إذا كانت خالية من الديون. ويمكن حساب إجمالي رأس المال المستثمر كما يأتي:

(١) رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

(٢) رأس المال المستثمر = رأس المال العامل + الأصول غير المتداولة (الثابتة)

٤- الأساليب الإحصائية Statistical methods

تُشهم الأساليب الإحصائية في فهم ومتابعة مراحل تطور المخاطر، إذ تساعد في تحديد النقطة المرجعية لتنبيه صانعي القرار في وقت مبكر بما فيه الكفاية لسرعة التدخل الوقائي/ أو العلاج. وتحدد كل منشأه، وفقاً لطبيعة أعمالها المخاطر المسموح بها أو درجة تحمل المخاطر ودرجة الخطر. وتتضمن أبرز الأساليب الإحصائية المستخدمة: التوزيع الإحصائي للمخاطر، الاحتمال، الانحراف المعياري، الانحدار، الارتباط. وتعتمد منظمات عديده على الانحراف المعياري كمقياس للمخاطر، وتعتمد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتقييم

قيمة المخاطر في الفترة أو الفترات المستقبلية على الإحصاء الاستدلالي من خلال توزيع الأحداث التاريخية ودرجة الثقة، والتي عادة ما تكون ٩٥% أو ٩٩% لتطبيق هذه الطريقة، ويجب استخدام قاعدة بيانات موثوقة لتحديد نقاط الخطر، كما تتطلب قاعدة البيانات أنظمة لتسجيل المخاطر ومراقبتها من خلال مقارنة التوزيع الإحصائي للأحداث التاريخية ومدى الانحراف سواءً أكان موجباً أم سالباً (Ridha, Alnaji., 2013, P.62- 63).

٥- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk (VAR)

إحدى الطرق التي يمكن للوحدة الاقتصادية استخدامها لقياس مخاطر الأعمال هي أقصى خسارة محتملة، (أو القيمة المعرضة للخطر). وتُعد أقصى خسارة محتملة عن الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تخسره الوحدة الاقتصادية في موقف معين أو في حالة حدوث ظروف معينة واحتمال حدوث ذلك، وتأخذ القيمة المعرضة للخطر في الاعتبار مقدار الموجودات المعرضة للخطر في إطار سيناريوهات معينة. (Wright, 2014).

المحور الثالث: قياس مخاطر الأعمال في الشركات عينة البحث

مخاطر الأعمال Business Risk أو ما تعرف بالمخاطر الاقتصادية Economics Risk هي جزء من المخاطر المنظمة والمخاطر غير المنظمة، التي يتعرض لها المستثمر في الأوراق المالية عموماً والمستثمر في الأسهم العادية بشكل خاص. ومحتواها يشير إلى درجة النقلب أو التذبذب في عائد العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية المستثمر في أسهمها، والذي ينعكس على مقدار العائد المتوقع من الاستثمار الذي ينتظره المستثمر، ومخاطر الأعمال تنشأ بسبب طبيعة الأداء التشغيلي، ومتغيرات هذا الأداء، وبيئة التشغيل والتي هي انعكاس لمجموعة من العوامل سببها السياسات الإدارية، والظروف الاقتصادية وتغيرات طلب المستهلكين

والتغير في ظروف المنافسة والتي تسهم جميعها في تذبذب عائد العمليات التشغيلية، وتشترك مخاطر الأعمال من القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، لهذا فإن درجتها تتفاوت من قطاع اقتصادي إلى آخر. عينة البحث:

ان العينة النهائية التي تم إجراء البحث عليها تتكون من (٢٠) شركة موزعة على خمسة قطاعات مختلفة هي: قطاع المصارف، قطاع الصناعة، قطاع الفنادق، قطاع الخدمات، وقطاع التأمين، والجدول التالي يبين نسب تمثيل عينة البحث من القطاعات المختلفة المنبثقة منها، ويتضح أن أكبر القطاعات تمثيلاً في عينة البحث هو "قطاع التأمين" بنسبة ٨٠٪، ثم "قطاع الفنادق"، و"قطاع الخدمات" بنسبة ٤٠٪ لكلاً منهم، أما "قطاع المصارف" فقد بلغت نسبة تمثيله ١٠٪.

جدول رقم (١): توزيع عينة البحث على القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	العينة	المجتمع	النسبة المئوية
قطاع المصارف	٤	٤١	٩,٧٦%
قطاع الصناعة	٤	٢٥	١٦,٠%
قطاع الفنادق والسياحة	٤	١٠	٤٠,٠%
قطاع الخدمات	٤	١٠	٤٠,٠%
قطاع التأمين	٤	٥	٨٠,٠%
قطاع التحويل المالي	—	١٧	—
قطاع الاستثمار	—	٩	—
قطاع الزراعة	—	٦	—
قطاع الاتصالات	—	٢	—
المجموع	٢٠	١٢٥	١٦,٠%

المصدر: إعداد الباحث

كما ويوضح الجدول ادناه الشركات عينة البحث:

جدول رقم (٢): الشركات عينة البحث

م	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة	رمز الشركة	رأس المال السوقي *
١	قطاع المصارف	المصرف التجاري العراقي	BCOI	١١٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢		مصرف بغداد	BBOB	٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣		مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤		مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	قطاع الصناعة	العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٦		بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	٦٠١,١٥٩,٩٩٩,٩٩٨
٧		الخيطة الحديثة	IMOS	٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨		الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	٨,٣١٦,٠٠٠,٠٠٠
٩	قطاع الفنادق	الوطنية للاستثمارات السياحية	HNTI	٥٦,٥٩١,٢٣٣,٩٧٦
١٠		فندق بغداد	HBAG	٣٤,٢١٨,٧٢٠,٠٠٠
١١		فندق بابل	HBAY	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢		فندق المنصور	HMAN	٣٥,١٣٦,٨٦٤,٠٠٠
١٣	قطاع الخدمات	المعمورة للاستثمارات العقارية	SMRI	٣٧,١٣١,٤٠٠,٠٠٠
١٤		بغداد العراق للنقل العام	SBPT	١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٥		مدينة ألعاب الكوخ السياحية	SKTA	٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠

١٦		الأمين للاستثمارات العقارية	SAEI	٥,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
١٧		الأمين للتأمين	NAME	١,٣٧٤,٩٥٢,٣٢٠
١٨	قطاع	الأهلية للتأمين	NAHF	٢,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩	التأمين	الخليج للتأمين	NGIR	١,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠		دار السلام للتأمين	NDSA	٣,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث

* القيمة السوقية بالدينار العراقي في ٢٠١٩/٨/١٥

وقد قام الباحث بقياس مخاطر الأعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار وذلك كما يأتي:

قياس مخاطر الأعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار

العائد على الاستثمار (ROI) هو مقياس مالي يستخدم لقياس الربحية من خيار استثماري معين، أو المقارنة بين عدة خيارات استثمارية، ويقوم هذا المقياس بحساب حجم العائد من استثمار معين بالمقارنة مع تكلفة هذا الاستثمار، وحسابه يتم بخصم تكلفة الاستثمار من القيمة النهائية للاستثمار ثم قسمة الناتج على تكلفة الاستثمار. ومعدل العائد على رأس المال المستثمر في المنشأة يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) بالإضافة الى الأصول غير المتداولة.

• العلاقة بين معدل العائد والمخاطر

توجد علاقة وطيدة بين المخاطر من المشروع والعوائد عليه، فكلما ارتفع العائد المحتمل (القصد هنا معدل العائد على الاستثمار)، ارتفع مستوى المخاطر الذي ينطوي عليه (القصد هنا مخاطر الاستثمار أو مخاطر الأعمال)، وبالتالي فالعلاقة طردية، فالمستثمرون على استعداد لتحمل مخاطر إضافية إذا كان العائد من هذه المخاطرة مرتفعاً، والعكس صحيح.

والجدول التالي رقم (٣) يوضح معدل العائد على الاستثمار لكل شركة في كل سنة من سنوات البحث، إضافة إلى المتوسط العام لكل قطاع من القطاعات، وذلك كما يأتي:

جدول رقم (٣): معدل العائد على الاستثمار للشركات عينة البحث

رمز الشركة	القطاع	معدل العائد على الاستثمار (%)							المتوسط الحسابي	
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	للشركة	للقطاع
BCOI	قطاع المصارف	٩,٩٩	٥,٤٤	٣,٦٨	٢,٩٦	٣,٠٥	٣,٩٤	٤,١١	٤,٧٤	٢,٧٤
		٢,٨٨	١٦,٩٢	١٢,٢٨	٧,٤٢	٤,١٦	١,٦٩	٠,١٤	٦,٥٠	
		١٤,٣٠	١٣,٣٢	١١,٢٣	٤,٩٤	٩,٤٨	٣,٤١	٢,٠٣	٨,٣٩	
		٥,٥٥	١٠,٧١	٧,٣١	٨,٣٨	٥,٥٢	٥,٥٨	٨,١٦	٧,٣٢	
IITC	قطاع الصناعة	١٠,٠٧	٩,٩٢	٩,٢٧	٩,٨٤	٩,٧٤	١٢,٩٣	١٦,٣٩	١١,١٦	١١,٦٧
		١١,٦٧	١٣,٦٨	١١,٦٣	١٣,٩١	١٥,٩١	١٣,٧١	١٤,٧١	١٣,٦٠	
		٠,٣٨	١٢,٦٩	١٣,٤١	٢٤,٦٣	١٢,٤٩	٢٧,٦٩	٢٨,٨٢	١٧,١٦	
		١٩,٣٢	١١,٠٣	(٤,٢٠)	٠,٧٩	٠,٧١	٤,٨٥	٠,٧٩	٤,٧٦	
HNTI	قطاع الفنادق	٢١,٨٧	١٥,٨٤	١٠,٤٠	٣,٩٩	٦,٨٥	٣,٢٢	٨,٠٧	١٠,٠٣	١١,٧٥
		(١١,٥٥)	٢٩,٠١	٢٦,١٨	٢٦,٩٦	٢٧,٦٢	٢٦,٥٣	٢٨,٨٣	٢١,٩٤	
		٦,٩٦	٣,٠٣	٤,٥١	٤٧,٠٦	٣٦,٩٩	٥٠,٣٦	٤١,٣٩	٢٧,١٨	
		(٦٠,٥٦)	(٥٤,٤٢)	(٣,٢٣)	٣,٧٧	٢,٥٩	٣٨,٨١	*	(١٢,١٧)	
SMRI	قطاع الخدمات	٣,٠٦	١,٣٩	٥,١٢	١,٨٧	١,٦٢	٠,٠٥	٤,٨٠	٢,٥٦	١٣,٤٣
		٢٦,١٥	٥٠,٣٩	١٤,٨٨	٤١,٨٢	٤٠,٥٥	٥٣,٠٦	٥٢,٤٥	٣٩,٩٠	
		٣٧,٧٧	٣١,٤٥	١٥,٥٧	(١٧,٨٩)	٠,٢٤	٦,٣٩	(٠,٤٩)	١٠,٤٤	
		(٠,٢٤)	(١,٤٢)	(٠,٦٨)	(٢,٦٧)	(٣,٠٣)	٥,٥٤	٨,٤٣	٠,٨٥	

٤,٣٤	٨,٨٨	٢,٧٠	(١,٩٨)	٥,٠٦	٩,٧٣	١٢,٨٤	٢١,٩١	١١,٩٣	قطاع التأمين	NAME
	(٠,٠٤)	(٤,٢١)	(٤,١٢)	(١,٣٦)	(٤,٨٥)	(٦,٥٢)	١٢,٣٢	٨,٤٣		NAHF
	٣,٥١	*	٧,٤٨	٣,٣١	٣,٣٩	٤,٥٥	١,٤٢	٠,٨٨		NGIR
	٥,٠٣	٠,٤٨	١,٤٨	٢,٩٤	٥,٦٩	٨,٦٨	٨,٦٥	٧,٣٠		NDSA
٩,٥٩									المتوسط الحسابي	

* تعذر على الباحث الحصول على التقارير السنوية لعام ٢٠١٨ لعدم نشرها حتى تاريخه

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٤) أن متوسط معدل العائد على الاستثمار للقطاعات -عينة البحث- يتراوح ما بين (٤,٣٤، ١٣,٤٣)، كما اتضح أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات في معدل العائد على الاستثمار وبالتالي في مستوى مخاطر الأعمال بنسبة ١٣,٤٣، وأن أقل القطاعات في مستوى مخاطر الأعمال هو قطاع التأمين بنسبة ٤,٣٤، أما قطاع الفنادق وقطاع الصناعة فهما قطاعات متوسطة في مستوى مخاطر الأعمال. ويتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١- بلغ متوسط العائد على الاستثمار للشركات -عينة البحث- في مختلف القطاعات ٩,٥٩% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً نوعاً ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى في هذه النسبة، كما يتضح بأن هناك تفاوت داخل نفس القطاع.

٢- بالنسبة لقطاع المصارف، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ٦,٧٤% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تقارباً نوعاً ما في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٤,٧٤% وفي حدها الأعلى ٨,٣٩%.

٣- بالنسبة لقطاع الصناعة، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١١,٦٧% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تذبذباً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٤,٧٦% وفي حدها الأعلى ١٧,١٦%.

٤- بالنسبة لقطاع الفنادق، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١١,٧٥% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تذبذباً كبيراً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى (١٢,١٧%) بالسالب وفي حدها الأعلى ٢٧,١٨%.

٥- بالنسبة لقطاع الخدمات، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١٣,٤٣% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً كبيراً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٠,٨٥% وفي حدها الأعلى ٣٩,٩٠%.

٦- بالنسبة لقطاع التأمين، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ٤,٣٤% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً نوعاً ما في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى (٠,٠٤%) بالسالب وفي حدها الأعلى ٨,٨٨%.

ويلاحظ مما تقدم بأن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتميز بمتوسط مرتفع نسبياً للعائد على الاستثمار كمؤشر على قياس مستوى مخاطر الأعمال، فقد احتلت الشركات الخدمية المرتبة الأولى الأعلى في مستوى المخاطر، تليها الشركات الخدمية والفندقية، في حين جاءت الشركات ذات الطابع المالي (المصارف، وشركات التأمين) في المرتبة الأخيرة الأقل في معدل العائد على الاستثمار ومن ثم مستوى مخاطر الأعمال.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. تتميز الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمتوسط مرتفع نسبياً للعائد على الاستثمار كمؤشر على قياس مستوى مخاطر الأعمال، فقد احتلت الشركات الخدمية المرتبة الأولى الأعلى في مستوى المخاطر، تليها الشركات الخدمية والفندقية، في حين جاءت الشركات ذات الطابع المالي (المصارف، وشركات التأمين) في المرتبة الأخيرة الأقل في معدل العائد على الاستثمار ومن ثم مستوى مخاطر الأعمال.

٢. إن عدم وجود قسم لإدارة المخاطر داخل الشركة يجعلها تتعرض إلى مخاطر عالية جداً ولا يجعل لديها اسساً علمية وواقعية لمواجهة المخاطر والتحديات المحيطة بها، وهذا يجعلها أيضاً من دون آليات وخطط لمواكبة التطورات والتغيرات التنافسية والاقتصادية والسياسية وإن عدم وجود هذا القسم يعد دليلاً على أن الشركة لا يوجد لديها أي اهتمام بمخاطر الأعمال والمخاطر الأخرى التي تجعلها تفشل في تحقيق أهدافها والاستمرار بمزاولة النشاط.

٣. إن إدارة المخاطر في المنشأة هي العمليات المالية التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المنشأة وذلك بقصد تعظيم القيمة السوقية لتلك الشركات من خلال تقليص حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل بالآتي:

١. ضرورة اهتمام مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية بمخاطر الأعمال من خلال وضع معيار خاص عن كيفية الاهتمام بمخاطر الأعمال ومعرفة مدى تأثيرها على النشاط في المستقبل القريب وطرق تجنبها ومعالجتها للحد من تأثيرها على استمرارية النشاط وتحقيق الأهداف.

٢. ضرورة اهتمام الهيئات المشرفة على الأسواق المالية ببحث الشركات على التقيد والالتزام بالتوجيهات المحاسبية التي تصدرها المنظمات والجمعيات المحاسبية.

٣. ينبغي على الشركات تحديد الحجم والتوقيت الأمثل للاستثمار الذي يحقق النمو في إيراداتها وبشكل يُخفض من المخاطر الملازمة للاستثمار.
٤. ضرورة قيام الشركات بإضافة قسم جديد الى هيكليتها وهو قسم إدارة المخاطر، ليتسنى لها التعرف على جميع المخاطر المحيطة بها ووضع الخطط والأسس العلمية المدروسة لمواجهتها وتجنبها والحد من خطورتها؛ لتلافي المشاكل التي تمنع المنشأة من الاستمرار بمزاولة نشاطها وتحقيق أهدافها المرسومة لها.
٥. إجراء المزيد من البحوث حول موضوع البحث باستخدام عينات أخرى ومن واقع الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

الهوامش:

١ - تذبذب الأسعار (Price dispersion): وهو الفرق بين أعلى وأدنى سعر في السوق لسلعة ما مع الاحتفاظ بخصائص السلعة نفسها. وعادة هذا التفاوت يجعل المستهلك إما أن يقوم بتكلفة البحث عن المنتج ومقارنة الأسعار أو أن يقوم بشراء المنتج من بائعي التجزئة الذين لهم سمعة جيدة بغض النظر عن السعر. وليس هناك فرق بين التذبذب والتقلب.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- أبو زر، عفاف: (٢٠١١)، "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجلد ٣٥، عدد ٣، ص ٤٨٣-٥١١.
- ٢- البقمي، نجلاء محمد: (٢٠١٣)، "مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها"، رسالة ماجستير، جرسى سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- ٣- الحسني، حسن نايف: (٢٠١٨)، "تأثر جودة التدقيق بمخاطر الأعمال- بحث تطبيقي على مكاتب التدقيق العاملة في العراق"، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، عدد ٤٩، ص ص ٦٢٥-٦٥٤.
- حشاد، نبيل: (٢٠٠٥)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص ٢١.
- ٤- الحضري، حامد: (٢٠٠٠)، "تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- ٥- السلطان، حسن: (٢٠٠٩)، "إدارة مخاطر الاستثمار المالي"، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- ٦- بوزيدي، مجيد: (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- ٧- توفيق، محب: (٢٠١٩)، "أدبيات دراسة المخاطر المالية وتبويباتها"، نادى التجارة، قسم الاقتصاد والمحاسبة، مايو، ص ص ٦-١٠.
- ٨- سمره، ياسر: (٢٠١١)، "إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجلد ٣٥، عدد ٣، ص ص ٣٢٩-٤٠٦.
- ٩- شحادة، فراس محمد: (٢٠١٦)، "استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال لتطوير نموذج تقدير مخاطر المراجعة- دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد ٢٠، عدد ٢، ص ص ١١٧٣-١٢٣٢.
- ١٠- شلبي، داليا: (٢٠١٨)، "أثر استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال في تحسين الأداء المهني لمراقبي الحسابات في البيئة المصرية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، قسم المحاسبة.
- ١١- عبد الجواد، أحمد: (٢٠١٢)، "المحاسبة الإدارية أساس لإدارة مخاطر الأعمال بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرفية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد ٣، ص ص ٢١٣-٢٥٦.
- ١٢- عثمان، حسين: (٢٠١١)، "قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد ١٥، عدد ٢، ص ص ١٨٧-٢٢٣.

- ١٣- القرى، محمد على: (٢٠٠٤)، "الإيداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الإسلامي السابع بعنوان: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، ٢٥-٢٧ سبتمبر.
- ١٤- كيرزان، فاتن: (٢٠١٤)، "دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم المخاطر في شركات التأمين - دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
- ١٥- النجار، غسان: (٢٠١٧)، "أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم - دراسة حالة على مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، قسم إدارة الأعمال.
- ١٦- الهلباوي: عبد الله توفيق: (٢٠٠٠)، "التأمين ورياضياته"، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان. ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Abdullatif, M. & Al Khadash, H. (2010). "Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan ", International Journal of Auditing, Vol 14, Nu (1), P. P1-24.
- 2- Committee of Sponsoring Organizations COSO. (2004). "Enterprise Risk Management-Integrated Framework". New York: COSO, Sep.
- 3- Doff, Rene, (2008), "Defining and Measuring Business Risk in an Economic Capital Framework", The Journal of Risk Finance, Vol. 9, P. 317-333.
- 4- Gramling, Audrey A., Karla M., Johnstone and Larry E., Rittenberg (2010), "Auditing, 3rd edition", Cengage Learning.
- 5- Kinney, W. R., (2003) "Auditing Risk Assessment and Management Process", The Institute of Internal Auditor. Research Foundation.
- 6- Knechel R.: (2007). "The Business Risk Audit Origins, Obstacles and Opportunities", Accounting Organization and Society, Vol. 32, No. 4-5, P. 383-408.

-
- 7- Kochetova, N. K., Thomas M. & Messier, W. F., (2010), "The Effect of an Entity's Risk Management Process and Business Process Analysis on Auditor Risk Identification and Assessment", Working Paper, Saint Mary's University.
- 8- Lilley, Mike & Omer, Salah. (2009). "Marking Risk a Rewarding Business". Internal Auditing, January.
- 9- Peter, S., (2009), "How to Manage your Business Risk", Working Paper, Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology.
- 10- Rees, Michael: (2015), "Business Risk and Simulation Modelling in Practice- Using Excel, VBA and RISK", Wiley Finance Series, www.wiley.com.
- 11- Ribha, Mahmood B, Alnaji, Loay: (2013), "The Methods of Measurement and Analysis of Risks in Businesses: A Case Study on the Jordan Valley Authority", Developing Country Studies, Vol 3, No 2, P.P 60-72.\
- 12- Wright, Tiffany C: (2014), "Business Risk Measurement Methods", Chron, Aviliable at: <https://smallbusiness.chron.com/business-risk-measurement-methods-68122.html>

